

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٧٢

الثلاثاء، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيينزيا/السيدة إيفستيغنيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيدة أغيار باربوزا
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبا بامبو
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيدة بوينروسترو ماسيو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيد هاينس
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

## جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة

لجنة الأمم المتحدة للتعويضات (S/2022/104)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, [verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-256416 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

### إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

### الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة

للتعويضات (S/2022/104)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي العراق والكويت إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد فؤاد محمد حسين،

وزير خارجية العراق.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة

السيد مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/136 التي تتضمن نص

مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/104،

التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ٢٠٢٢ موجهة إلى رئيس

مجلس الأمن من رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. وسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

جرى تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا،

البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند،

الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالروسية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا

مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن للسيد غافي.

السيد غافي (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على إتاحة

الفرصة لي لإطلاع مجلس الأمن على تنفيذ ولاية لجنة الأمم المتحدة

للتعويضات.

وإنني، كرئيس لمجلس إدارة اللجنة، يسرني أن أقدم التقرير الأخير

للجنة (S/2022/104، المرفق) إلى مجلس الأمن، الذي يلخص عمل

اللجنة منذ إنشائها.

لقد مر ما يقرب من ٣١ عاما منذ أن أكد مجلس الأمن أن العراق

مسؤول بموجب القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر مباشر

ناجم عن غزو الكويت واحتلاله، وأنشأ لجنة التعويضات وصندوق

التعويضات بموجب القرار ٦٩٢ (١٩٩١). وفي نهاية المطاف، قدمت

إلى اللجنة ٢,٧ مليون مطالبة، تلتزم تعويضات قدرها ٣٥٢ بليون

دولار. ومنحت اللجنة، بسداد الدفعة النهائية في ١٣ كانون الثاني/

يناير، تعويضات مجموعها ٥٢,٤ بليون دولار إلى ١,٥ مليون من

أصحاب المطالبات. ويمثل ذلك حوالي ١٥ في المائة من مجموع

المبلغ المطالب به، مما يعكس الاستعراض الدقيق الذي أجرته اللجنة.

إنه إنجاز تاريخي للأمم المتحدة ولتعددية الأطراف الفعالة.

واللجنة هي أول مثال ناجح على نظام يمنح الأفراد حق اللجوء

إلى التماس التعويض من دولة معتدية. وأعطى مجلس الإدارة الأولوية

في تجهيز المطالبات ودفعها على حد سواء لأصحاب المطالبات من

الأفراد. وقرر على وجه التحديد التعجيل والمعالجة على وجه السرعة

فيما يتعلق بتسوية مطالبات الأفراد الذين أجبروا على مغادرة العراق

أو الكويت؛ ومطالبات أولئك الذين تعرضوا لأضرار شخصية خطيرة

أو الذين توفي أزواجهم أو أطفالهم أو آباؤهم؛ ومطالبات أولئك الذين

التعويضات، وأود أن أشكرهم جميعاً على دعمهم القيم لمجلس الإدارة وللأفرقة، وعلى إسهامهم في تحقيق هذه النتيجة الناجحة.

وكما أشير في القرار ٢٧٧ لمجلس الإدارة، ستقوم اللجنة بإنهاء جميع أنشطتها في عام ٢٠٢٢. وقد خفضت أمانتها باستمرار حجم موظفيها؛ وهي تتألف الآن من مهنين اثنين وموظف دعم واحد. وسيبقى هؤلاء الموظفون في مناصبهم لفترة قصيرة عقب إغلاق اللجنة لمعالجة المسائل الإدارية والمالية المتبقية، فضلاً عن تحويل أي أموال متبقية إلى حكومة العراق.

ولا يزال هناك عدد من عمليات مراجعة الحسابات التي يتعين على مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين القيام بها، بما في ذلك مراجعة حسابات دفع المطالبات ومراجعة حسابات التصفية من جانب مكتب خدمات الرقابة الداخلية التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل أو أيار/مايو. كما سيقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بمراجعة البيانات المالية للجنة للسنة المنتهية في عام ٢٠٢١ والنصف الأول من ٢٠٢٢، المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر.

وستعقد جلسة إدارية أخيرة لمجلس الإدارة عقب إغلاق حسابات إعادة أي أموال متبقية في صندوق التعويضات إلى العراق وإصدار جميع تقارير مراجعة الحسابات. وعقب تلك الجلسة الختامية، سيتم حل اللجنة وإرسال رسالة إبلاغ إلى مجلس الأمن. فلا تتجز هيئة من هيئات الأمم المتحدة عملها بنجاح ويتم حلها كل عام.

تبين لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ما يمكن أن يحققه دول متعددة ذات مصالح متنوعة من خلال التعاون الإيجابي في الأمم المتحدة. وقد واجهت اللجنة مهمة شاقة تتمثل في إدارة مطالبات العديد من الحكومات والمواطنين والشركات التي عانت من خسائر أو أضرار أو أذى نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت. ولقد أظهرت اللجنة على مدى أكثر من ٣٠ عاماً إمكانية قيام الدول الأعضاء التي تتصرف من خلال الأمم المتحدة بإعادة الإعمار والمصالحة بعد الحرب. وقد استضاف مجلس الإدارة، منذ إنشائه، ممثلين للعراق والكويت، واضطلع بدور في توفيق العلاقات بين الدولتين.

تكبدوا خسائر شخصية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار. وكان هذا القرار الإنساني بالتركيز أولاً على المطالبات العاجلة للأفراد خطوة مهمة في تطور الممارسة الدولية المتعلقة بالمطالبة بتعويضات.

وفي ٩ شباط/فبراير، اتخذ مجلس الإدارة، برئاسة أيرلندا، القرار ٢٧٧، قراره النهائي، الذي كان بمثابة الوفاء بولاية اللجنة وأعلن أن حكومة العراق قد أوفت بالتزاماتها الدولية بالتعويض عن الخسائر والأضرار الناجمة بشكل مباشر عن غزوها غير المشروع للكويت. وألقى وفدان من العراق والكويت كلمة أمام مجلس الإدارة خلال الجلسة. وتجدر الإشارة إلى أن جميع قرارات مجلس الإدارة اعتمدت بتوافق الآراء طوال فترة وجوده لأكثر من ثلاثة عقود.

ونوه مجلس الإدارة، في إطار اعتماد قراره الأخير، بحكومة العراق وأعرب عن شكره لها على تعاونها مع اللجنة والتزامها بالوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ومجلس الإدارة ذات الصلة، حتى في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية الاستثنائية. وشكر أيضاً حكومة الكويت على دعمها وتعاونها مع اللجنة.

وقد أنجزت اللجنة عملها الآن. وفي الاحتفال بذلك الإنجاز التاريخي، فإن قلوبنا، في المقام الأول، مع شعبي العراق والكويت، اللذين تحملا الإرث الطويل والمؤلم لهذا النزاع. ومن المهم أن نبين أننا نظوي الآن صفحة من التاريخ، مع الإشادة بالمستويات الملحوظة للتعاون الوطني والإقليمي والدولي التي اتسم بها العمل الناجح الذي اضطلعت به اللجنة. ولم يكن التحدي الذي واجهته اللجنة يتعلق برد الحق فحسب، بل يتعلق أيضاً بشكل حيوي، بالمصالحة. ونحن جميعاً - الكويت والعراق وأعضاء مجلس الأمن - مدينون للجنة ومنظومة الأمم المتحدة بالامتنان.

وأود أن أغتم هذه الفرصة لأنوه بمساهمة مختلف أفرقة المفوضين التي أجرت الاستعراضات وقدمت توصيات إلى مجلس الإدارة بشأن جميع المطالبات المقدمة إلى اللجنة. وبينما لم يبق سوى عدد قليل من موظفي أمانة اللجنة، أود أيضاً أن أذكر بأنه في ذروة تجهيز المطالبات، كان هناك أكثر من ٣٠٠ عضو في أمانة لجنة

بعد ٣٠ عاماً، تمثل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات نجاحاً هاماً للنظام الدولي القائم على القواعد. وكما ذكر السيد غافي، فإن عملها يعد إنجازاً تاريخياً لتعددية الأطراف من حيث تحقيق المصالحة فيما بعد النزاع وإيجاد حلول للمشاكل الكبيرة والمعقدة المتعلقة بالنزاع.

وقد تطلب العمل الجديد الذي اضطلعت به التعاون والمشاركة الوثيقيين من جانب العراق والكويت، وكلاهما أسهم في ضمان نجاحها.

لقد أكد قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) على أن العراق مسؤول بموجب القانون الدولي عن أي خسارة مباشرة أو ضرر أو أذى وقع على الحكومات الأجنبية أو الرعايا الأجانب أو الشركات الأجنبية نتيجة لغزو العراق واحتلاله غير المشروعين للكويت. وقد تصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإنشاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات كوسيلة لمعالجة المطالبات المتعلقة بتلك المسؤولية.

ومنذ ذلك الحين، وكما سمعنا، دفعت اللجنة ٥٢,٤ بليون دولار كتعويض لأكثر من ١,٥ مليون مطالب. وكانت الدفعة الأخيرة البالغة أكثر من ٦٠٠ ألف دولار، والتي تم سدادها في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام إيداناً بتنفيذ ولاية اللجنة بعد أكثر من ٣٠ عاماً. وقد أوفى العراق الآن بالتزاماته فيما يتعلق بهذا التدبير الوارد في الفصل السابع، بعد انتهاء الولاية.

ونشيد بالعراق لالتزامه في ظل مختلف الحكومات بسداد مدفوعاته والقيام بذلك في ظروف اقتصادية وأمنية صعبة للغاية. كما نرغب في اغتنام هذه الفرصة للتفكير فيما يمثلته النجاح في إنجاز ولاية اللجنة. إنه ليس مجرد تذكير بعواقب انتهاك القانون الدولي، فهو أيضاً مثال على ما يمكننا تحقيقه من خلال التعاون الإيجابي في الأمم المتحدة.

ونود أن نعرب عن الشكر لموظفي أمانة اللجنة - في الماضي والحاضر - لالتزامهم وعملهم الدؤوبين حتى الآن. ونحن على ثقة بأن الأمانة ستستجيز مهامها المتبقية بالمستوى العالي من الاجتهاد الذي حافظت عليه طوال الوقت. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم جميع الإجراءات اللازمة للمضي قدماً بحل اللجنة بحلول نهاية هذا العام.

وباستثناء الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، عندما منح مجلس الإدارة العراق ثلاثة تأجيلات متتالية مدة كل منها عام واحد لالتزاماته بالإيداع في الصندوق، نظراً للتحديات الأمنية والاقتصادية الشديدة التي كان يواجهها في محاربة داعش، أودع العراق النسبة المطلوبة من عائدات تصدير النفط في صندوق التعويضات طوال عمل اللجنة، ودائماً في مواجهة تحديات هائلة بما في ذلك جائحة مرض فيروس كورونا.

وعملت اللجنة عن كثب مع لجنة الخبراء الماليين التابعة للعراق للتأكد من أن إتمام جميع الإيداعات المتعلقة بمبيعات صادراته من النفط والمنتجات النفطية، فضلاً عن تلك المتعلقة بالمبيعات غير النقدية والعينية.

وأود أن أنوه بالعمل والدعم الذي قدمته لجنة الخبراء الماليين للعراق. وأؤكد أيضاً أن الكويت شاركت بشكل إيجابي وبناء طوال العملية.

ومنذ إنشاء اللجنة، عملت في سياق جديد ومعقد ودائم التغير. إن التزام جميع المشاركين المطلق على مدار الثلاثين عاماً الماضية دليل قوي على إعادة الحق إلى نصابه والمصالحة بعد انتهاء النزاع. وأثني على تقرير لجنة التعويضات المقدم إلى مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أشكر السيد غافي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

**السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على إحاطته اليوم، وكذلك السفارة لوسي كيروثو، نائبة رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على دعمها. كما أشكر وأرحب بمعالي السيد فؤاد محمد حسين، وزير خارجية العراق، والسفير منصور عياد العتيبي، الممثل الدائم للكويت.

كما سمعنا، عقب الجلسة الاستثنائية لمجلس الإدارة في ٩ شباط/فبراير، يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، الذي يقر بتنفيذ ولاية اللجنة ويوجه بإنهاء جميع أنشطتها.

وفي الختام، ففي حين أن إنجاز لجنة الأمم المتحدة للتعويضات لعملها هو نجاح، إلا أنه أيضا تذكير بأن تأثير الحرب يمتد لعقود، حتى بعد انتهاء القتال الفعلي. وهو تذكير بأن جميع الدول الأعضاء يجب أن تواصل السعي إلى السلام وتجنب الحرب، ويؤكد أن مجلس الأمن، بما يتفق مع دوره بموجب الميثاق، يجب أن يواصل اتخاذ إجراءات تساعد على منع نشوب النزاعات المسلحة والنهوض بالسلم والأمن الدوليين.

**السيدة غاسري (فرنسا)** (تكلمت بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السفير غافي على إحاطته. كما أود أن أرحب بحضور معالي وزير خارجية العراق والممثل الدائم للكويت هنا اليوم.

فاليوم هو يوم مهم للعراق والكويت، ولكن أيضا لمجلس الأمن، الذي أنشأ لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في عام ١٩٩١. لقد قامت اللجنة على مدى ٣١ عاما بعمل مهم في إدارة مطالبات التعويض التي قدمها أفراد وشركات وحكومات ومنظمات دولية نتيجة لغزو العراق للكويت. وكما ذكر السيد غافي، منحت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أكثر من ٥٢ بليون دولار كتعويض لـ ١,٥ مليون من أصحاب المطالبات، وهو رقم لم يسبق له مثيل في تاريخ تسوية المطالبات الدولية. فهو إنجاز كبير من حيث إعادة الإعمار وتحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع، وهو، كما رأينا، عملية طويلة الأجل.

كما أنشأ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) برنامجا فريدا لإعادة التأهيل البيئي لإصلاح الضرر البيئي الذي سببه غزو الكويت في المنطقة، وهو برنامج عمل كآلية إشراف لتنفيذ المشاريع في الكويت والمملكة العربية السعودية والأردن وإيران.

لقد أوفى العراق على الدوام بجدية بالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن المتتالية وقرارات مجلس إدارة لجنة التعويضات من خلال سداد مدفوعاته باستمرار لصندوق التعويضات. إن انتظام هذه المدفوعات أمر أجدر بالثناء بالنظر إلى الأوقات الصعبة التي واجهها هذا البلد. وأود أيضا أن أؤكد على النهج البناء الذي اتخذته الكويت في التعاون مع العراق واللجنة على مدى الأعوام الـ ٣١ الماضية.

وأخيرا، تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها لزملائنا في المجلس على مشاركتهم البناءة في القرار الذي اتخذناه اليوم، مما يساعد على إنهاء مساعي اللجنة التي استمرت طويلا ولكنها نجحت في نهاية المطاف.

**السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السفير غافي على إحاطته.

يمكننا الحكم على لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، مع اقتراب نهايتها الوشيكة، باعتبارها آلية ناجحة لإدارة فترة ما بعد النزاع، أصبحت ممكنة بفضل التزام مجلس الأمن الجماعي بتعددية الأطراف وصون السلم والأمن الدوليين. وقد اجتمع المجلس، عملا بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، لتصحيح الضرر الذي أحدثه غزو صدام حسين واحتلاله غير المشروعين للكويت. وصوتنا اليوم بارتياح على اعتماد القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، الذي ينهي تدابير الفصل السابع المتعلقة بالتزامات العراق بتقديم تعويضات عن ذلك الضرر.

وفي توجيه عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، اعتمد مجلس الإدارة كل قرار من قراراته بتوافق الآراء، مما أظهر للجميع وحدة هدف جديرة بالثناء والتزاما بالتعاون. ومن المؤكد أن هذا النجاح ما كان ليتحقق لولا اجتهاد موظفي اللجنة على مدى السنوات الثلاثين الماضية وفعاليتهم. وقد بنت مهنتهم الثقة في عملية التعويض وأكدوا من جديد قدرة الأمم المتحدة على تنفيذ برنامج معقد وتفعيله. ونشيد بهم لعملهم.

ولكن ربما الأهم من ذلك كله أننا ممتنون لحكومتنا الكويت والعراق على الدور الذي قاما به في وضع حد لفصل حزين في التاريخ ورسم مستقبل أكثر إيجابية وسلاما لمنطقتهم. ونشيد بحكومة الكويت على التزامها بالآلية المتعددة الأطراف لتسوية المطالبات. وعندما علقت مدفوعات التعويض بسبب الظروف في العراق المرتبطة بصعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أظهرت الكويت ثقافتها في الأمم المتحدة لإكمال عملها وأبدت سخاء تجاه جارتها والمجتمع الدولي خلال الأزمة. وننسب الفضل للعراق في مشاركته المستمرة في عملية المطالبات في ظل عدة حكومات وخلال أوقات صعبة. إن وفاء العراق بالتزاماته يمثل استمرارا لتعاونه المجدي مع منظومة الأمم المتحدة.

الشأن، كون ذلك يعكس جهود الدولتين الرغبة الصادقة في الانتهاء من هذا الملف والمضي قدما.

نأمل أن تتم مواصلة البناء على هذه الخطوات الإيجابية لإنهاء جميع المسائل العالقة في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالحالة بين العراق والكويت. ونأمل في إحراز المزيد من التقدم بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة، والممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. وهنا، نشيد بالتعاون القائم بين البلدين بشأن هذه المسألة.

كذلك نؤكد مجددا موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت بدعم سيادة وحدة العراق والكويت، ونتمنى لهذين البلدين الشقيقين دوام الأمن والاستقرار والازدهار لما يحقق تطلعات شعبيهما.

**السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك)** (تكلت بالإسبانية):  
أشكر الأمين العام على تقريره الثالث والثلاثين (S/2022/100) عن الحالة السفير غافي، رئيس لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على إحاطته الإعلامية. كذلك أرحب وفدي العراق والكويت.

إن هذا اليوم حاسم لكلا البلدين. وتثني المكسيك على العراق للوفاء بالتزاماته طوال السنوات الثلاثين الماضية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وقرارات لجنة التعويضات.

دفع العراق جميع تعويضاته عن الأضرار والخسائر والتدهور البيئي التي لحقت به نتيجة لغزو الكويت في عام ١٩٩٠، على الرغم من أنه واجه عددا من التحديات مثل مكافحة الإرهاب والجائحة. يشيد وفد المكسيك أيضا بالكويت لما أبدته من مرونة عندما طلبت حكومة العراق تعليق مدفوعات التعويضات من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ نتيجة للنقائص التي تكبدتها في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

إن هذا اليوم يمثل فصلا جديدا للعراق لن يكون فيه ملزما بعد الآن بإجراء تحويلات في عائدات النفط. وسيتمكن البلد الآن من استخدام تلك الموارد لصالح شعبه. ونأمل أن تؤدي هذه المرحلة

وتثني فرنسا على الأمانة العامة للجنة لعملها والتزامها المستمر بخدمة جميع المطالبين.

ويمثل إنهاء عمل اللجنة بداية فصل جديد في العلاقات العراقية الكويتية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بالعلاقات والشراكات الوثيقة بين فرنسا وهذين البلدين الصديقين. وآمل أن تتجسد العلاقات الممتازة بين العراق والكويت في المشاريع المشتركة. كما أود أن أشيد بالعراق والكويت على الدور الإيجابي الذي قاما به على الصعيد الإقليمي في تيسير حل الأزمات وتهئية الظروف للحوار الإقليمي دعما للاستقرار والأمن. إن دبلوماسية العراق المتوازنة ومهارات الكويت في الوساطة معروفتان جيدا في المنطقة.

ومع اقتراب انتهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والتزامات العراق المالية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، تود فرنسا مرة أخرى أن تعرب عن تقديرها وامتنانها للجنة والكويت والعراق وجميع الذين أسهموا في عمل اللجنة على مدى العقود الثلاثة الماضية.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة):** أشكر السفير مايكل غافي على الإحاطة القيمة التي قدمها بصفته رئيسا لمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وأرحب بمشاركة كل من معالي الدكتور فؤاد حسين وزير خارجية جمهورية العراق والسفير منصور العتيبي الممثل الدائم للكويت في هذا الاجتماع.

**إن اعتماد مجلس الأمن لقرار اليوم ٢٦٢١ (٢٠٢٢) بشأن**  
إنهاء عمل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، التي أنشئت بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة للتعامل مع الأضرار الناجمة عن غزو الكويت في عام ١٩٩٠ يمثل منعطفًا تاريخيًا في بند الحالة بين العراق والكويت.

ونشيد هنا بالجهود التي بذلها العراق، رغم التحديات التي يواجهها، بسداد جميع التعويضات التي حددتها لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فضلا عن المقررات الصادرة عن مجلس إدارة اللجنة. نشيد أيضا بتعاون الكويت الوثيق مع العراق ولجنة التعويضات في هذا



تأثر الهنود والشركات الهندية تأثراً مباشراً بالنزاع الذي وقع بين العراق والكويت في عام ١٩٩٠. وقد اضطرت حكومة الهند إلى القيام بإحدى أكبر عمليات الإجلاء الجوي في التاريخ لإعادة أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ مواطن هندي إلى وطنهم والذين تقطعت بهم السبل بسبب الصراع. وعندما أنشئت لجنة التعويضات، سارعت الهند إلى إنشاء خلية منفصلة داخل وزارة الخارجية الهندية للاتصال باللجنة وتنسيق عملية مطالباتنا. ويسرت حكومة الهند تقديم أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ مطالبة بالنيابة عن المواطنين الهنود، قبلت اللجنة ١٤٧ ٠٠٠ منها. وقد منح أصحاب المطالبات تعويضاتهم من اللجنة في الوقت المناسب.

في الختام، أنهى اللجنة مرة أخرى على النجاح الذي حققته في إنجاز ولايتها وعلى استكمال مدفوعات التعويض عن جميع المطالبات التي وافقت عليها.

**السيدة كومبا بامبو (غابون) (تكلمت بالفرنسية):** أشكر الأمين العام على إتاحة تقريره الثالث والثلاثين عن تنفيذ الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2022/100) وأشكر السفير مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على إحاطته، التي استمعنا إليها باهتمام. وأرحب بحضور وزير خارجية العراق والممثل الدائم للكويت.

إن اتخاذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) بالإجماع مثل نقطة تحول هامة في علاقات العراق مع المجتمع الدولي، وخطوة هامة في عملية إعادة بناء العلاقات الثنائية بين المتحاربين في حرب الخليج الأولى، وهو صراع أدى إلى خسائر كبيرة في الأرواح وإلى أضرار مادية. ونلاحظ باهتمام التوطيد التدريجي للعلاقات الثنائية بين العراق والكويت، فضلاً عن استعداد البلدين لمواصلة تعاونهما الوثيق من خلال الآلية الثلاثية بشأن مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة من أجل تحقيق المزيد من النتائج الملموسة على أرض الواقع.

نلاحظ أيضاً باهتمام جهود العراق في إطار اللجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية، التي أدت إلى التعرف على رفات بشرية، فضلاً عن جهودها المستمرة لإعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك

الجديدة إلى تشكيل حكومة شاملة في العراق تجسد تطلعات الشعب العراقي، وتمكّن من المضي قدماً في الإصلاحات المعقّلة.

في الختام، نتني المكسيك على أمانة لجنة التعويضات لعملها في تجهيز ٢,٧ مليون مطالبة طوال ثلاثة عقود من نشاطها. ونأمل أن تستمر العلاقات العراقية - الكويتية في التعمق، وأن تصبح دعامة للاستقرار في المنطقة.

**السيد راغوتاهايلي (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، السفير مايكل غافي، على إحاطته. كذلك أرحب بحضور وزير خارجية العراق والممثل الدائم للكويت في هذه الجلسة.

بادئ ذي بدء، أود أن أسجل رسمياً في المحضر تقديري للعمل الدؤوب الذي قامت به لجنة التعويضات، وأشكر الدول الأعضاء التي عملت بكد على مر السنين، بوصفها أعضاء في اللجنة، على إسهامها في أدائها السلس. ومما يثلج الصدر أن نعرف أن جميع قرارات مجلس إدارة اللجنة قد اتخذت بتوافق الآراء. وكان دور الأمانة العامة للأمم المتحدة في دعم عمل اللجنة على نفس القدر من الأهمية.

نرحب باتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) بالإجماع، الذي أنهى نظر مجلس الأمن في مسألة التزام العراق بموجب سائر قرارات المجلس بدفع تعويضات عن طريق اللجنة. ونشيد بحكومة العراق على التزامها بالوفاء بالتزاماتها رغم التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية الشديدة التي واجهتها خلال تلك الفترة.

إن التعاون بين العراق والكويت، ومواصلة مشاركتها مع اللجنة، من العوامل الرئيسية التي ساهمت في إنجاز ولاية اللجنة بنجاح. وهذا التعاون بمثابة نموذج جيد للكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تجتمع معاً لتحقيق المصالحة في مرحلة ما بعد الصراع من خلال التعاون الإيجابي. ونأمل أيضاً أن نرى هذا النموذج من التعاون يُطبق على نحو أكثر فيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة بغية للتوصل إلى حل مرضٍ للطرفين بشأن تلك المسألة التي طال أمدها.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): نرحب باتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) بالإجماع اليوم.

وأود أن أشكر السفير غافي على إحاطته وأن أرحب بحرارة بالسيد فؤاد محمد حسين، وزير خارجية العراق، وكذلك بزميلنا منصور العتيبي، سفير الكويت، في هذه القاعة.

أود أن أبدأ بتكرار الكلمات التي قالها زميلي السفير غافي في رسالته الأخيرة (S/2022/104) إلى المجلس وفي القاعة اليوم: إن الوفاء بولاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات يمثل بالفعل إنجازاً لم يسبق له مثيل في تاريخ تسوية المطالبات الدولية. وكما يشير تقرير اللجنة (S/2022/104، المرفق)، فإن ذلك يمثل أول حالة يلجأ فيها أفراد إلى التماس التعويض من دولة معتدية.

ويسر أيرلندا أن تتراأس مجلس إدارة اللجنة في جنيف في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ اللجنة. ونرحب بالدفعة النهائية التي سُددت في كانون الثاني/يناير فيما يتعلق بآخر مطالبة متبقية برصيد غير مسدد في صورة تعويضات منحتها اللجنة.

وأود، على وجه الخصوص، أن أشيد بحكومتَي العراق والكويت على تعاونهما مع اللجنة. وأنه بشكل خاص بالود الذي اتسمت به العلاقات بخصوص هذا الملف، والذي تجلّى في دعم الكويت لطلب العراق تأجيل متطلبات إيداع الأموال المستحقة في أعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عندما كان العراق منهمكاً في مكافحة تنظيم داعش.

ومهما أكدنا على أهمية هذا التطور، فلن نفيه حقه. قبل ٣١ عاماً تقريباً، اتخذ المجلس القرار ٦٩٢ (١٩٩١)، والذي قرر بموجبه إنشاء صندوق الأمم المتحدة للتعويضات واللجنة. وقد وفر المجلس، بقيامه بذلك، وسيلة فريدة وفعالة لإنفاذ مسؤولية الدول عن الأعمال غير المشروعة، مع التمكين من تحقيق المصالحة وجبر الضرر بعد انتهاء النزاع في أعقاب الخسائر المدمرة والأضرار. وتذكرنا الجهود المشتركة والالتزام والمثابرة من جانب حكومتَي العراق والكويت، بالعمل من خلال الأمم المتحدة، جميعاً بالقيمة الدائمة للحوار وتعددية الأطراف.

وكما سبق أن أبرزنا في المجلس، هناك صلة لا تتفصم بين استقرار العراق واستقرار المنطقة الأوسع. وقد أشدنا في السابق بالدور

المحفوظات الوطنية. تلك الجهود، التي تعتبر أساسية لعملية الحزن والكرب التي مرت بها أسر وأحباء المفقودين، وساعدت في استعادة الثقة بين العراق والكويت وفي تحسين استقرار المنطقة دون الإقليمية.

تشثي غابون على العمل الذي قام به العراق من أجل تقديم التعويضات، كما يتضح من اتخاذ لجنة التعويضات للقرار ٢٧٧، الذي دعت فيه مجلس الأمن، بعد إعلانها أن العراق سدد كامل تعويضاته، إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرام ولاية اللجنة في عام ٢٠٢٢ وضمان إعادة أي مبالغ متبقية في صندوق التعويضات إلى العراق.

نلاحظ أيضاً التعاون المثمر الذي استمر على أرض الواقع بين الفريقين التقنيين العراقي والكويتي، فضلاً عن المشاركة الكاملة للجنة الثلاثية ولجنتها الفرعية التقنية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، التي لولاها لما أمكن إحراز أي تقدم.

ونرحب بالتقدم المحرز في البحث عن الكويتيين المفقودين وفيما يتعلق بمدفوعات التعويض التي قدمها العراق. وفي الوقت نفسه، نشجع كلا البلدين على تعميق تعاونهما في البحث عن رفات الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة، فضلاً عن الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك المحفوظات الوطنية، فيما نعتزف بالتحديات الكبيرة التي يواجهها العراق حالياً ونشجع الحكومة العراقية على مواصلة جهودها بشأن تلك المسائل.

ونؤيد أعضاء الآلية الثلاثية، ولا سيما اللجنة الصليب الأحمر الدولية، في مثابرتهم وجهودهم الدؤوبة للعثور على رفات الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة المفقودين.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتعزيز وتيسير أنشطة السلطات الوطنية العراقية. وفي الوقت نفسه، نؤكد اعتقادنا الراسخ، فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة، بأن التقدم المحرز في البحث عن المفقودين وفي توفير إجابات لأسرهم المكشوفة يتطلب التزاماً ثابتاً وعملاً دؤوباً وتدبيراً مبتكرة.



الناجح في تاريخ الأمم المتحدة من نهايته، اسمحو لي أن أختتم بيباني بتسليط الضوء على رغبتنا الصادقة في استمرار علاقات حسن الجوار السلمية بين شعبي العراق والكويت.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أود أن أشكر السفير مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على إحاطته، واللجنة على عملها الكبير.

وأرحب أيضاً بوزير الخارجية العراقي فؤاد محمد حسين والممثل الدائم للكويت في جلسة اليوم.

ترحب الصين بالقرار الذي اتخذته اللجنة في دورتها الاستثنائية المعقودة في ٩ شباط/فبراير وتحيط علماً بتقريرها النهائي المقدم إلى المجلس (S/2022/104، المرفق). وعلى مدى السنوات الـ ٣١ الماضية، كان عدد الحالات التي عالجتها اللجنة ونطاقها وتعقيدها لافتاً للنظر جداً، وانتهائها من أعمالها أمر في غاية الأهمية.

ونرحب باتخاذ المجلس للقرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) بالإجماع، والذي يؤكد مجدداً وفاء العراق بالتزاماته الدولية بتعويض جميع المطالبين الذين منحتهم اللجنة تعويضات، والذي ينهي ولاية اللجنة. وتقدر الصين أن حكومة العراق تغلبت على الصعوبات الهائلة وأكملت دفع التعويضات، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات اللجنة.

إن أبناء الشعب العراقي، شأنهم شأن شعب الكويت، ضحايا للسياسات الخاطئة التي انتهجها النظام العراقي السابق. وقد عانوا معاناة هائلة نتيجة لأكثر من عقد من الجزاءات الدولية، بالإضافة إلى حرب عام ٢٠٠٣، التي شُنت بالالتفاف على إذن المجلس، وما تلاها من احتلال أجنبي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل بهمة لمساعدة العراق في إعادة بناء هيكله الأساسية والتعجيل بتنميته الاجتماعية واستعادة السلام والسعادة للشعب العراقي.

ونقدر مشاركة الكويت البناءة في أعمال اللجنة ذات الصلة واتصالاتها مع حكومة العراق لضمان عملية تعويض سلسة. وكما جاء في تقرير اللجنة، أسفرت حرب الخليج عن كارثة بيئية كبرى تتطوي

المثالي الذي اضطلع به العراق في تشجيع وتيسير الحوار الإقليمي خلال العام الماضي. وإغلاق ذلك الملف مثال آخر على تلك الجهود. ونتطلع إلى مزيد من التطورات الإيجابية في العلاقات العراقية - الكويتية، ولا سيما فيما يتعلق بالمفقودين من الكويتيين وروعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية المفقودة، حيث شهدنا خطوات واسعة في السنوات الأخيرة نحو حل المسائل المعلقة ومعالجة الإرث المأساوي للماضي.

ختاماً، إننا ندرك جميعاً أن اليوم مناسبة فريدة من نوعها. وكما نعلم جميعاً، فإن من النادر جداً أن نختم بنجاح عملية للأمم المتحدة في هذه القاعة. وثمة مثل أيرلندي قديم يقول إن ما هو نادر الحدوث رائع. **السيد هاينس (النرويج) (تكلم بالإنكليزية):** أود أنا أيضاً بتوجيه الشكر إلى السيد غافي على إحاطته الشاملة.

كما يسرنا جداً أن نرحب بوزير الخارجية فؤاد محمد حسين وبالممثل الدائم للكويت في جلسة اليوم.

قبل أكثر من ٣٠ عاماً، قرر مجلس الأمن إنشاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات وصندوق التعويضات لتجهيز ملايين المطالبات المقدمة عن الخسائر والأضرار الناجمة عن الغزو العراقي للكويت والانتهاكات التي ارتكبت في عهد صدام حسين. وترحب النرويج بالإعلان الأخير عن أن حكومة العراق أوفت الآن بجميع التزاماتها. وهذا إنجاز تاريخي مهم. ونهنئ الحكومة العراقية في هذا الصدد ونشيد بالتزامها بالوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها.

وتود النرويج أيضاً أن تشيد بما أبداه العراق والكويت على السواء من تعاون مع اللجنة. وقد أدى هذا التعاون المستمر أيضاً إلى تحسين العلاقات بين البلدين وتعزيز الاستقرار الإقليمي. ونشيد بهذا الجهد ونشجع على إحراز مزيد من التقدم بشأن ملف المفقودين وإعادة المحفوظات الكويتية.

لقد أسعد النرويج أن تؤيد اتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) اليوم، والذي يؤذن بنهاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات. ونود أن نشكر اللجنة على عملها الممتاز على مر السنين. وإذ يقترب هذا الفصل

وينبغي أن تكون هذه المناسبة أيضا بمثابة تذكير بالتكاليف الكارثية للحرب - وهي تكاليف تتحملها عدة أجيال. إنه مثال ينبغي أن يكون بمثابة درس لمدى أهمية إظهار التصميم وعدم التقاعس عن بذل أي جهد لمنع نشوب النزاعات وتثبيط أعمال العدوان غير القانونية وإنهاء الحروب، فضلا عن عرض دراسة حالة عن الإنعاش والمصالحة الناجحين بعد انتهاء النزاع. إنه تذكير آخر بمدى أهمية إظهار الوحدة في تصميمنا على إحلال وصون السلام في العالم بمعالجة الأسباب المنهجية للنزاعات العنيفة قبل اندلاعها.

الآن وقد أوفى العراق بالتزاماته الدولية، يمكنه أن يستفيد بالكامل من إيراداته لصالح شعبه من خلال التصدي للتحديات الاقتصادية الجسيمة التي يواجهها البلد. إن استقرار العراق حيوي للمنطقة بأسرها. ونحن ننتظر بلهفة لرؤيته يزدهر وينتشر ويوفر لشعبه مستويات معيشة مرتفعة وأكثر ارتفاعا.

**السيدة أوبونغ - نتييري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر السفير مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على إحاطته المفصلة وموجزه لأعمال مجلس الإدارة. كما أود أن أرحب بحضور معالي وزير خارجية العراق والممثل الدائم للكويت هنا اليوم. قبل ٣١ عاما تقريبا أنشأ مجلس الأمن هذه اللجنة، وهي الأولى من نوعها التي تتناول مسألة التعويضات بعد غزو واحتلال دولة عضو من قبل دولة أخرى، باعتبارها نموذجا لإعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهاء النزاع. ومما يبعث على السرور أن اللجنة قد أوفت بولايتها وأنهت بنجاح التعامل مع المطالبات ودفع التعويضات عن الخسائر والأضرار التي وقعت نتيجة غزو واحتلال العراق للكويت.

وفي ظل هذه الخلفية، يرحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) وبالتقرير النهائي لمجلس إدارة اللجنة (S/2022/104، المرفق). إن الدروس القيمة المستفادة من عمل اللجنة تعزز اقتناعنا بأنه يمكن للدول الأعضاء أن تحقق إعادة إعمار ومصالحة مجديتين بعد انتهاء النزاع من خلال التعاون البناء في إطار متعدد الأطراف. واستنادا إلى التقرير، يمكننا الآن أن نشهد جميعا كيف نجحت اللجنة

على أبعاد تاريخية. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يواصل تقديم دعم قوي لمشاريع الكويت لتطهير البيئة وإصلاحها.

وفي هذه المرحلة الجديدة، نأمل بصدق أن يواصل العراق والكويت تطوير علاقات حسن الجوار والصداقة الموجهة نحو المستقبل وتعميق التعاون وتحسين رفاه شعبيهما وتعزيز الاستقرار والسلام والازدهار على الصعيد الإقليمي بصورة مشتركة.

**السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية):** نرحب باتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، وأشكر السفير غافي على إحاطته. كما أرحب بحضور السيد فؤاد محمد حسين، وزير خارجية العراق، والممثل الدائم للكويت، السيد منصور عباد العتيبي، في هذه الجلسة.

اليوم نشهد لحظة نادرة من لحظات الإغلاق والوفاء والحساب. إنها لحظة يمكننا أن نفخر بها، إذ تجسد السلوك المسؤول، والتعاون الحقيقي، وروح تعددية الأطراف واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وهذا ما يحدث حين يصطف مجلس الأمن معا ويظل متحدا.

نحن هنا للإقرار بأن العراق، وهو عضو في مجتمعنا، قد أوفى بجميع مطالبات التعويض عن الخسائر والأضرار التي سببها غزو الكويت، وللتأكيد على أنه قد تحمل مسؤولياته في الوفاء بالتزاماته بموجب الفصل السابع من الميثاق. وبفعله ذلك أظهر أن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تظل نموذجا لإعادة الإعمار والمصالحة بعد انتهاء النزاع، مما يبرهن على قيمة وأهمية القانون الدولي، فضلا عن احترام الدول الأعضاء. إنها شهادة على استعداد العراق وجهوده الهائلة والصادقة للتعامل مع ماضيه المؤلم، الذي دفع له ثمنا باهظا على مدى ثلاثة عقود، ولإستعادة علاقاته الودية مع الكويت. إنه عمل نموذجي، ونحن نشيد به. كما نود أن نغتتم هذه الفرصة لنثني على الكويت لتعاونها بحسن نية مع العراق، بما في ذلك استعدادها لتعليق دفع التعويضات خلال ذروة الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها دول أخرى وأصحاب مصلحة آخرون للوفاء بولاية لجنة التعويضات.

حكومتي العراق والكويت، الممثلتين هنا اليوم بوزير الخارجية فؤاد حسين والممثل الدائم للكويت، السيد منصور عياد العتيبي.

**السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السفير مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على عرضه التقرير النهائي عن أعمال اللجنة (S/2022/104، المرفق). ونرحب أيضا بمشاركة السيد فؤاد حسين، وزير خارجية العراق، والممثل الدائم للكويت في هذه الجلسة.

في البداية، نهني اللجنة، وهي جهاز فرعي تابع لمجلس الأمن، على إنجاز ولايتها. إن كينيا، بوصفها نائبة رئيس مجلس إدارة اللجنة، تقدر بأن تكون جزءا من ذلك النجاح تحت قيادة الرئاسة الأيرلندية. ولذلك يسعدنا أن ينضم إلينا اليوم من جنيف السفير غافي وزميلتي السفيرة لوسي كيروثو، نائبة رئيس اللجنة، مع أعضاء أمانة اللجنة.

إنه لمن النادر أن يجتمع مجلس الأمن للنظر في إغلاق ملف بعد التنفيذ الكامل للقرار المتعلق به. ولذلك، يمثل اليوم مناسبة تاريخية هامة للأمم المتحدة وتعددية الأطراف. فالיום، أعاد مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، التأكيد بالإجماع أن العراق أوفى بالتزامه الدولي بتعويض جميع أصحاب المطالبات الذين منحتهم لجنة الأمم المتحدة للتعويضات تعويضا عن الخسائر أو الأضرار التي لحقت بهم بشكل مباشر، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وقرارات مجلس إدارة اللجنة.

ونهنئ حكومة العراق وشعبه على ذلك الإنجاز الرائع، بالرغم من الأحداث المأساوية التي أدت إلى إصدار قرار المجلس هذا. وننوه أيضا بتعاون حكومة الكويت مع كل من اللجنة وحكومة العراق، مما مكن من إنجاز ولاية اللجنة، بعد مرور ثلاثة عقود. ونعرب عن تقديرنا الخاص لأمانة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ونشيد بها لتوجيهها مجلس إدارة اللجنة خلال العملية برمتها أثناء الاضطلاع بالولاية.

يتيح إنجاز ولاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات فرصة مالية للعراق لكي يستثمر مرة أخرى في ميزانيته الوطنية في إطار جهوده

في معالجة المسائل الهامة المتعلقة بالتعامل مع المطالبات على نطاق غير مسبوق، والمسؤولية البيئية، ومسؤولية الدول في سياق ما بعد انتهاء النزاع المسلح. وإذ نشيد بحكومة العراق على تعاونها المستمر مع اللجنة في الوفاء بالتزاماتها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإننا نشي أيضا على المشاركة الإيجابية لحكومة الكويت مع كل من حكومة العراق واللجنة طوال هذه الفترة.

وفي الختام، أنضم إلى الوفود الأخرى في الإشادة بالعمل المخلص الذي قام به أعضاء مجلس إدارة وأمانة اللجنة، وأعرب عن امتنان وفد بلدي للأداء الجيد للمهمة.

**السيدة أغيار باربوزا (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):** في البداية، تود البرازيل أن تشيد بمجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، ممثلا برئيسه السفير مايكل غافي، على العمل الممتاز الذي قام به مجلس الإدارة واللجنة على مر السنين. وترحب البرازيل باتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) اليوم، والذي يمثل إنهاء عمل اللجنة.

بعد أكثر من ثلاثة عقود من العمل، حققت اللجنة الغرض منها كأداة انتصاف لطائفة كبيرة من الكيانات والأفراد المتضررين من الأحداث المأساوية التي وقعت في عام ١٩٩٠. وفي سعيها إلى أداء ولايتها، عملت اللجنة أيضا كوسيلة لتعزيز المصالحة وإعادة بناء الثقة. نود أن نشيد بالعراق على التزامه الثابت بالوفاء بالتزاماته طوال إحدى أصعب الفترات في تاريخه. إن هذا القرار، الذي ينهي فرض رسوم التعويض التي سبق أن قررها المجلس، يمثل ثمرة جهود العراق وتصميمه.

وينبغي لنا أيضا أن نشيد بالتفهم وروح التعاون اللذين أبدتهما الكويت خلال فترة عمل اللجنة، وكذلك العمل الذي قامت به بلدان ثالثة ومنظمات دولية وموظفو اللجنة في تحقيق الاستكمال الضروري للعملية. إن إنهاء عمل اللجنة يمثل صفحة أخرى يتم طيها على عداء الماضي ومؤشر آخر على أن الشراكة المزدهرة بين العراق والكويت يمكن أن تكون قوة للاستقرار والازدهار في المنطقة. ولذلك نشيد بالتعاون المثالي الذي أبداه المجتمع الدولي، وخاصة تعاون

سداد المدفوعات بالكامل في أوائل الشهر الماضي، ولم يعد العراق الآن ملزماً بتحويل نسبة مئوية من عائدات صادراته النفطية إلى لجنة التعويضات. ونرى أن الموارد المتاحة الآن ستسهم إسهاماً ملموساً في تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي، الذي تحمل العواقب الإنسانية الناجمة عن ضغط الجزاءات منذ اندلاع الأزمة في الخليج الفارسي في عام ١٩٩٠. فقد تحولت تلك الجزاءات، التي كان ينبغي لها أن تيسر التوصل إلى تسوية سياسية، إلى عقاب جماعي لشعب بريء تماماً في نهاية المطاف.

وفي سياق حل ولاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، من واجبنا أن نستخلص الدروس المستفادة ونتوصل إلى فهم مشترك للغة الجزاءات. فلا ينبغي فرض الجزاءات، كونها واحدة من أقوى الردود وأقساها على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن، إلا في الظروف الاستثنائية القصوى. وينبغي أن تجسد التدابير التقييدية الدولية الحالة على أرض الواقع وأن تُصمم على نحو ييسر التوصل إلى تسوية سياسية وأن تخضع للرقابة المنتظمة وأن يجري استعراضها وتعديلها إلى أن ترفع بالكامل.

وينبغي ألا ننسى أن غزو الولايات المتحدة وعدد من حلفائها للعراق في عام ٢٠٠٣ قد تم بذريعة الحاجة إلى تدمير أسلحة دمار شامل تبين أنها غير موجودة، وكان ذلك دون تفويض من مجلس الأمن وفي انتهاك للقانون الدولي. ونتيجة لتلك الحرب التي شنت استناداً إلى تضليل صارخ، أدت الإطاحة بنظام غير مريح والاستيلاء على الموارد الطبيعية إلى مقتل مئات الآلاف من المواطنين المسالمين ودفع الملايين إلى اللجوء أو النزوح الداخلي. وغرق البلد في حالة من الفوضى في ظل احتلال أجنبي طويل الأمد. وحتى الآن، لم تتلق كثير من أسر العراقيين القتلى أي تعويض ولم يُحاسب أحد على الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للقوة، في حين أنه قد ثبت في نهاية المطاف عدم وجود أسلحة الدمار الشامل الخيالية في العراق.

باختصار، أود أن أؤكد من جديد نهجنا الثابت إزاء عدم جواز ازدواجية المعايير والتدابير القسرية الانفرادية. فهذه الاتجاهات تقوض قواعد القانون الدولي ومؤسساته.

الرامية إلى إنعاش الاقتصاد لصالح الشعب العراقي. ويهيئ الفرصة أيضاً لتنشيط التعاون الإقليمي وتعزيزه والتصدي للتحديات المشتركة والسعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة بالوسائل السلمية. وتحيط كينيا علماً باستمرار المشاريع البيئية التي مولها صندوق الأمم المتحدة للتعويضات بعد انتهاء ولاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وهو أمر يستحق الثناء. وترحب كينيا باتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢)، الذي يدل على وفاء لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بالولاية المنوطة بها، وتنثي على المملكة المتحدة لقيادتها الناجحة للمفاوضات بشأنه.

ختاماً، تحيي كينيا مرة أخرى حكومتي العراق والكويت، فضلاً عن لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على التعاون البناء الذي أثمر عن هذا الإنجاز وأظهر قدرة تعددية الأطراف والقانون الدولي على تحقيق نتائج، إذا أُتيحت لهما الفرصة.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

أود أن أرحب بمشاركة وزير خارجية جمهورية العراق، السيد فؤاد محمد حسين، وكذلك الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، السيد منصور العتيبي، في جلسة اليوم. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناننا للسيد مايكل غافي، رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على تقريره (S/2022/104، المرفق).

اليوم، نشهد حدثاً تاريخياً، جلسة خاصة لمجلس الأمن للاحتفال بجل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات بشأن العراق واتخاذ القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢). وقد استغرق الأمر أكثر من ٣٠ عاماً لنبلغ جلسة اليوم، وشهد الشرق الأوسط خلال تلك الفترة تغييرات هائلة. غير أن العراق وأقرب جيرانه، وفي مقدمتهم الكويت، واصلوا الحوار بثبات بهدف تعزيز آفاق السلام والأمن القويين في المنطقة في الأجل الطويل. وجاءت جلسة اليوم ثمرة لذلك النهج.

ويرحب الاتحاد الروسي، على غرار أعضاء مجلس الأمن الآخرين، بجهود بغداد الدؤوبة للوفاء بالتزاماتها الدولية بدفع التعويضات الواجبة لأصحاب المطالبات. وقد أتاح ذلك النهج المحدد والمسؤول

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية جمهورية العراق.

**السيد حسين (العراق):** يشرفني أن أستهل كلمتي، ممثلاً عن بلدي، بالتهنئة لدولة روسيا الاتحادية لتوليها رئاسة مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير الجاري، متمنياً لسعادة الممثل الدائم لروسيا التوفيق والنجاح في هذه المهمة. وأعرب أيضاً عن الشكر والامتنان لمملكة النرويج على توليها مهام إدارة رئاسة مجلس الأمن للشهر الماضي، وكذلك الشكر والامتنان على الإحاطة التي قدمها رئيس مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات.

يطوي العراق اليوم صفحة مهمة من تاريخه استمرت أكثر من ٣٠ عاماً، وتبدأ صفحة جديدة من تاريخ العراق الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي، صفحة تعزز دوره الإقليمي والدولي بما يتناسب مع تاريخه وثقله الحضاري في خارطة المنطقة والعالم كدولة فاعلة منسجمة مع تطلعات وأهداف المجتمع الدولي. ويسعى العراق إلى تعزيز أطر التعاون مع المجتمع الدولي، وفي مقدمته منظمة الأمم المتحدة، باعتبار العراق أحد المؤسسين لهذه المنظمة والموقعين على ميثاقها في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥، ومن أجل أن يستعيد دوره الذي كان يضطلع به كعضو فعال ومسؤول في الأسرة الدولية. وفقاً للتقرير النهائي الصادر عن قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والإحاطة التي قدمها السيد رئيس مجلس إدارة اللجنة وما تضمنته من إشارات واضحة إلى وفاء العراق بكامل التزاماته الدولية المقررة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن العراق قد سدّد آخر دفعة، وفقاً لالتزاماته المالية ودفع كامل مبلغ التعويضات الواجب عليه وهو ٥٢,٤ بليون دولار، من خلال لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، التي وزعت على ١,٥ مليون مطالبة من جميع فئات المطالبات.

ووفقاً لما ورد في ذلك وما تم اعتماده من صياغة لقرارات قرار مجلس الأمن ٢٦٢١ (٢٠٢٢) المتخذ في هذه الجلسة وتذكيراً بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن لجنة التعويضات تكون قد أوفت بولايتها بالكامل وأنهت النظر في أية مطالبات مستقبلية في موضوع

التعويضات. ولم يعد العراق مطالباً بدفع أية مبالغ مالية إضافية مستقبلاً أو التعامل مع إجراءات الفصل السابع فيما يتعلق بملف التعويضات.

وفي هذا الإطار، تؤكد حكومة بلدي أن العمل مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات ومجلس الأمن كان نموذجاً ناجحاً للعمل المتعدد الأطراف - نموذجاً يعزز الثقة في الآليات والإجراءات الدولية في تسوية الأزمات التي عصفت وتعصف بعالمنا حتى اليوم. ومن خلال هذه الآلية الدولية، وانطلاقاً من احترام العراق لالتزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتحمل مسؤولياته كاملة، استمر في الإيفاء بهذه الالتزامات بالكامل، وفقاً للجدول الزمنية والنسب المعتمدة من لجنة التعويضات رغم الظروف الصعبة التي مر بها العراق في السنوات السابقة، المتمثلة في تحمل الأعباء والكلف الاقتصادية لمكافحة الإرهاب والاضطلاح بدوره في مقدمة دول العالم للتصدي لعصابات تنظيم داعش الإرهابي واسترجاع المدن من سيطرة التنظيم وتكاليف برامج إعادة النازحين داخلياً إلى مدنها وبرامج إعادة الاستقرار والخدمات وتوفير المساعدات وتكاليف إعادة الإعمار التي تراكمت مع انخفاض كبير في أسعار مبيعات النفط العالمية.

وفي هذا الصدد، تنظر حكومة العراق إلى الوفاء الكامل بالتزاماته الدولية تجاه المجتمع الدولي ودولة الكويت الشقيقة بمثابة تطور كبير من شأنه أن يعزز علاقات العراق مع محيطه الإقليمي والدولي، وكذلك العلاقات العراقية - الكويتية التاريخية وينقلها إلى آفاق مستقبلية واسعة أساسها الثقة والعلاقات الثنائية المتكافئة.

سعى العراق إلى إكمال هذا النموذج الفريد من العمل والجهد الدولي والتعاون المشترك تحت أطر وآليات الأمم المتحدة ومن خلال وفائه الكامل بالتزاماته الدولية الذي أفرز بالمقابل التزاماً دولياً قانونياً وأخلاقياً على المجتمع الدولي والأمم المتحدة وهو إخراج العراق من إجراءات الفصل السابع كافة والحفاظ على حقوق وأموال العراق واستحقاقاته القانونية الدولية وحمايته من أية مطالبات مستقبلية في إطار الجهد الدولي الذي تقوده الأمم المتحدة، بالاستناد في ذلك إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي والمبادئ العامة للقانون



الناجحة للمجلس الشهر الماضي. وأتقدم بالشكر للسفير مايكل غافي، رئيس لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، على إحاطته القيمة وتقديمه التقرير الختامي لأعمال اللجنة. وأرحب بمشاركة معالي السيد فؤاد محمد حسين، وزير خارجية العراق معنا، في جلسة اليوم.

نعرب في البداية عن ترحيبنا باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٦٢١ (٢٠٢٢) في بداية هذه الجلسة الذي ينهي، وبعد مرور ٣١ عاماً، ولاية لجنة الأمم المتحدة للتعويضات التي كلفت، وفقاً للقرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٩٢ (١٩٩١)، بالنظر في المطالبات المستحقة للتعويضات عن الأضرار والخسائر التي تكبدها الحكومات والشركات والأفراد والأضرار التي لحقت بالبيئة كنتيجة مباشرة لغزو العراق واحتلاله غير المشروع لدولة الكويت عام ١٩٩٠. لقد نظرت لجنة التعويضات فيما يقارب ٢ ٧٠٠ ٠٠٠ مطالبة قدمها أكثر من مائة حكومة وعدد من المنظمات الدولية، وبلغت قيمتها الإجمالية ٣٥٢ بليون دولار، لكنها أقرت ما يقارب ١ ٥٠٠ ٠٠٠ مطالبة بقيمة ٥٢ ٤٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو ما يؤكد النهج المتحفظ والحذر في تدقيق وفحص الأدلة المتوفرة للتثبت من كافة المطالبات المستحقة للتعويض. إن إنجاز المهام والمسؤوليات من قبل الآليات والأجهزة الفرعية التي يُنشئها مجلس الأمن، والحرص على متابعة تنفيذها لتحقيق النتائج المرجوة من القرارات، يعزز من مصداقية وفعالية مجلس الأمن المكلف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، بصيانة السلم والأمن الدوليين. لذلك نشيد بإنجاز المجلس التاريخي لمهامه فيما يتعلق بملف التعويضات، ونشيد بالإرادة الصلبة والعزيمة القوية والوحدة التي أظهرها لاستكمال تنفيذ هذا الالتزام، وانتصاره للقانون الدولي وإنصافه لضحايا العدوان عندما أقر مبدأ التعويض، وهو مبدأ دولي نصت عليه القوانين الدولية. ونذكر تماماً أن التعويض لا يهدف لمعاقبة المعتدي بقدر حرصه على مساءلته ومحاسبته بعد انتهاء النزاع من خلال معالجة آثار العدوان وتحمله المسؤولية القانونية عن الخسائر والأضرار التي تسبب بها وتحقيق العدالة للمتضررين من حكومات وأفراد. ويجب ألا يغيب عن أذهاننا أن إقرار التعويضات وتسوية آثار العدوان ومعالجتها تُعد من أهم عوامل بناء الثقة والمصالحة وإزالة

الدولي في العدل والإنصاف، وهو ما يعزز الثقة في هذه الآليات الدولية. وهذا ما حرصنا على تثبيته ودافعنا عنه جاهدين لإدراجه في قرار مجلس الأمن الدولي ٢٦٢١ (٢٠٢٢) بالتعاون مع القائم بالصياغة، المملكة المتحدة، وباقي أعضاء مجلس الأمن، حيث أن هذا الجهد الدولي لن يكون قد اكمل نجاحه إلا بعد أن تحققت مطالب العراق المشروعة وتم تضمينها في قرار مجلس الأمن الدولي.

تؤكد حكومة بلدي، وفي ضوء ما قدمناه من رؤية تاريخية وقانونية، بأن العراق يتطلع في هذا الخصوص وببالغ الأهمية إلى أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته التاريخية في أن ينعكس إغلاق هذا الملف بشكل إيجابي على العراق في علاقاته الإقليمية والدولية، وتحديدًا مع دول الجوار. فعلى الدوام تكون عبء الأمور بخواتمها، أي أن نجاح العمل دائماً ما يقاس بخواتمه ونتائجه ومخرجاته وانعكاساته الإيجابية على الشعوب والدول.

وفي الختام اسمحوا لي، السيد الرئيس، بأن نعرب عن شكرنا لكم ولأعضاء المجلس الآخرين ولل قائم بالصياغة، بعثة المملكة المتحدة الموقرة التي انخرطت في جولات تفاوضية مكثفة مع البعثة العراقية، وللدول الصديقة كافة التي قدمت الدعم إلى بلدي لتجاوز هذه الحقبة التاريخية التي كانت مريرة على شعوب المنطقة. وكذلك نعرب عن شكرنا وتقديرنا لدولة الكويت قيادة وشعباً. ونبارك للشعب العراقي وحكومته إنهاء هذه الالتزامات الدولية وخروج العراق من إجراءات الفصل السابع فيما يتعلق بالتعويضات ونقدم شكرنا للقائمين على الدبلوماسية العراقية واعتزازنا بهم، لا سيما البعثة العراقية الدائمة في نيويورك، على جهودها الحثيثة في المفاوضات لتضمين مطالب العراق المشروعة في القرار متمنين دوام الازدهار والرخاء والتقدم لشعب العراق ولشعوب المنطقة والعالم.

**الرئيس (تكلم بالروسية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

**السيد العتيبي (الكويت):** بداية أود أن أتقدم لكم بالتهنئة، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم التوفيق في إدارة ما تبقى من أعمالها. وأشكر بعثة النرويج على رئاستها



أية رواسب قد تعيق مستقبلاً إعادة العلاقات إلى طبيعتها ودفعها إلى الأمام وتحقيق المصالح المشتركة بين الدول المعنية.

إن اجتماع اليوم يمثل فرصة لتقديم الشكر والتعبير عن تقديرنا وامتناننا لأعضاء مجلس الأمن ولأعضاء مجلس إدارة لجنة التعويضات ومسؤولي الأمانة العامة للجنة وكافة العاملين بها، والمملكة المتحدة حامل القلم لبند الحالة بين العراق والكويت على تعاونهم مع الكويت، وعلى عملهم الدؤوب وجهودهم الحثيثة والمستمرة للاضطلاع بالمهام والمسؤوليات المناطين بها طوال العقود الثلاثة الماضية وإنجازها لولايتهم على أكمل وجه، كما جاء في مقرر اللجنة ٢٧٧ الذي تم اعتماده يوم ٩ شباط/فبراير الحالي. وننوه هنا بالفقرة التمهيدية الواردة في القرار الصادر اليوم، التي يعبر فيها المجلس عن تقديره لتعاون الكويت مع لجنة التعويضات ومع الحكومة العراقية، والإشادة بما أبدته الكويت من نوايا حسنة من خلال موافقتها على تعليق تسديد التعويضات لثلاث سنوات متتالية للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وقد كان ذلك مراعاة للظروف والأوضاع التي كان يمر بها العراق والتحديات الأمنية والاقتصادية الجسيمة التي كان يواجهها في تلك الفترة. كما وافقت الكويت، مراعاة للظروف ذاتها، على تخفيض نسبة الاستقطاع المخصصة لصندوق التعويضات في أكثر من مناسبة. لقد حرصت دولة الكويت على التعاون الكامل مع اللجنة ودعم عملها والالتزام التام بمقرراتها. وفي هذا السياق ستستمر الكويت في تنفيذ التزاماتها وتعهداتها التي جاءت في رسالة التطمينات السياسية التي تم توجيهها لمجلس إدارة لجنة التعويضات عام ٢٠١٣ فيما يتعلق

نهى العراق الشقيق على وفائه الكامل بالتزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في ملف التعويضات، وإتمامه لأحد أهم التزاماته التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن المدرجة تحت الفصل السابع من الميثاق، ونشيد بتعاونه الكامل مع لجنة الأمم المتحدة للتعويضات والتزامه بتنفيذ مقرراتها، وتحمله المسؤولية القانونية لنتائج احتلاله غير المشروع للكويت عام ١٩٩٠، التي تسبب فيها النظام السابق. ونحن على ثقة بأن وفاء العراق بالتزاماته سيمثل نقطة انطلاق جديدة وسيدعم جهوده ومسايعه الرامية لاستعادة دوره ومكانته الطبيعية في محيطه الإقليمي والدولي، وتسخير كافة إمكانياته وموارده لمواصلة جهود إعادة البناء وتحقيق تطلعات شعبه. ومن جانبها، لن تدخر الكويت أي جهد لدعم أمن العراق واستقراره وسيادته ووحدته أراضيها، ونتطلع لمواصلة العمل والتعاون مع الحكومة العراقية للبناء على النتائج الإيجابية والتقدم المحرز لإنهاء المسائل والالتزامات المتبقية والمتعلقة والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، وإعادة الممتلكات، بما فيها الأرشيف الوطني، وهي التزامات نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٠٠٧ (٢٠١٣)، بما يسهم في تعزيز العلاقات الثنائية الأخوية والانتقال بها إلى أفق أوسع أساسها احترام السيادة وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وهدفها تحقيق المصالح المشتركة لما فيه خير البلدين وشعبيهما الشقيقين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.